

السياسة النقدية والنمو الاقتصادي "دراسة تحليلية على الاقتصاد

الجزائري للفترة 1990-2018"

Monetary policy and economic growth "An analytical study on the Algerian economy for the period 1990-2018"

بوسكي حليمة

جامعة عبد الحفيظ بوالصوف ميلة - الجزائر -

Email : halimaboussiki@gmail.com

* حاج سليمان ربيعة

جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان - الجزائر -

Email : rabiaahadjslimane@gmail.com

تاريخ النشر : 24 / 05 / 2021

تاريخ القبول : 27 / 03 / 2021

تاريخ الاستلام : 12 / 07 / 2020

ملخص: تهدف هذه الورقة البحثية الى تسليط الضوء على واقع السياسة النقدية المتبعة في الجزائر و انعكاساتها على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-2018، و لهذا الغرض قمنا بدراسة تحليلية. و لقد استنتجنا من خلال هذا البحث غياب التناسق بين التغير في الكتلة النقدية و معدلات نمو الناتج و هذا ما أكدته معدلات الضغط التضخمي، كما لاحظنا ان معدل السيولة المحلية لمعظم سنوات الدراسة تجاوز الـ 50% مما يعكس الافراط في الإصدار النقدي و يدل على عدم مواكبة الإنتاج الحقيقي للإنتاج النقدي، كما ان انخفاض سرعة تداول النقود بالرغم من ارتفاع معدلات السيولة يعني انتشار ظاهرة الاكتناز في المجتمع الجزائري و يؤكد عدم اقبال الجزائريين على إيداع أموالهم لدى المؤسسات النقدية.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، الكتلة النقدية، النمو الاقتصادي، الناتج المحلي الاجمالي، الجزائر.

تصنيف JEL: E42, E51, E52, O47

Abstract This research paper aims to shed light on the reality of monetary policy used in Algeria and its implications for economic growth during the period 1990-2018, and for The lack We have concluded by this purpose we have attempted an analytical study. monetary mass and GDP, and this was confirmed by consistency between the change in the local inflationary rates, we also noted that the liquidity rate for most of the study years has exceeded 50% and this reflects excessive issuance Cash and indicates that the real production does not keep pace with cash production, and the low speed of money circulation despite high liquidity rates means the spread of the phenomenon of hoarding in the Algerian society, which confirms that the Algerians do not deposit their money at the monetary institutions.

Keywords: monetary policy; monetary mass; economic growth; gross domestic product; Algeria.

Jel Classification Codes: E42, E51, E52, O47

المؤلف المرسل: حليمة بوسكي

I. تمهيد:

تسعى السلطات النقدية جاهدة لتقليص الفارق بين نمو كمية المعروض النقدي و حجم التغير في الناتج المحلي الإجمالي، بمعنى اخر تقليص الفجوة التضخمية الناشئة عن التسرب النقدي لتلك الكمية المصدرة من النقود الى خارج الجهاز المصرفي او استغلالها في مشاريع لا تساهم في الرفع من مستوى الإنتاج الوطني، و عليه فان معرفة مدى مساهمة تطور الكتلة النقدية في نمو الناتج المحلي الإجمالي يعد امرا ضروريا، فهو يعكس دور السياسة النقدية في نقل اثرها من الجانب النقدي للاقتصاد الى الجانب الحقيقي من خلال تفعيل النشاط الاقتصادي و تحفيز الإنتاج، و من ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادي في حالة اتباع سياسة نقدية توسعية و العكس عند تطبيق سياسة نقدية انكماشية. و الجزائر شأنها شأن جميع الدول الأخرى تسعى جاهدة للوصول الى تحقيق التوافق بين هذين الجانبين، و من هنا نطرح التساؤل التالي: هل تتماشى معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي مع تطور مستويات المعروض النقدي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2018؟

أولا: أهداف البحث: يسعى هذا البحث الى تحقيق الاهداف التالية:

- توضيح بعض المفاهيم العامة المتعلقة بالسياسة النقدية و النمو الاقتصادي.
- تسليط الضوء على مختلف المراحل التي مرت بها السياسة النقدية المتبعة في الجزائر بعد الإصلاحات.
- معرفة حجم تطور الكتلة النقدية في الاقتصاد و انعكاسها على معدلات النمو عبر مراحل مختلفة.
- ثانيا: منهجية البحث: وفقا للإشكالية المطروحة سابقا، اعتمدنا على المنهج الوصفي من خلال التعريف بالسياسة النقدية و النمو الاقتصادي، ثم استعرض مراحل تطورها في الجزائر، و المنهج التحليلي بهدف تحليل البيانات المتعلقة بالدراسة بالإضافة إلى المنهج الاستنباطي من خلال التدقيق في المعطيات الاقتصادية المستخدمة في الجانب التطبيقي و تفسيرها.

II. الإطار النظري

أولا. مفاهيم عامة حول السياسة النقدية:

لقد تعددت التعاريف المقدمة للسياسة النقدية، و فيما يلي سنذكر بعضها:

حسب عبد المجيد قدي فإنها: "تلك السياسة المرتبطة في مجملها بالنقود و المصارف، و التي تؤدي الى تحكم السلطات النقدية في عرض النقود وفقا لمتطلبات المتعاملين الاقتصاديين و حسب الحالة الانكماشية او التوسعية. كما عرفها كذلك على انها" مجموعة الإجراءات التي تمكن السلطات النقدية من إدارة النقود و التحكم في الائتمان بالإضافة الى تنظيم السيولة في الاقتصاد" (عبد القادر خليل، 2012). اما بلعزوز بن علي فعرفها على انها: " الاحكام و الإجراءات التي تقوم بها الدولة بغرض الرقابة و التأثير على الائتمان بما يتماشى مع تحقيق الأهداف الاقتصادية " (بلعزوز بن علي، 2006).

استنادا الى التعاريف السابقة يمكن القول ان أي تعريف كامل للسياسة النقدية يتضمن النقاط الآتية:

- اهداف السياسة النقدية و التي تعتبر اهم عنصر من عناصر إدارة السياسة النقدية فعلى أساسها تبني الاستراتيجية الموضوعية من طرف السلطات النقدية هذا من جهة، و من جهة أخرى تحدد الأهداف المرسومة رد فعل الاعوان الاقتصاديين غير الماليين، مما يؤثر على التوازنات الاقتصادية الوطنية؛
- الجهات المسؤولة عن رسم السياسة النقدية و المكلفة بتنفيذها؛

-الوسائل المستخدمة و القرارات المتخذة من قبل السلطات النقدية لضمان نجاح سياستها النقدية و تحقيق أهدافها؛

-و أخيرا، موضوع التدخل حيث تستلزم هذه المرحلة اختيار المتغيرات النقدية التي يجب التأثير عليها من اجل الوصول الى تحقيق الأهداف النهائية(طوروس وديع،2011).

إن السياسة النقدية تقوم بتنظيم و تسيير العرض النقدي من خلال التغيير في معدلات الفائدة، بمعنى انها تستهدف بالدرجة الأولى كمية النقود المتداولة في الاقتصاد، بغية التأثير على مستوى الأداء الاقتصادي ككل و ضمان التوازن الاقتصادي العام بشقيه الداخلي و الخارجي، و لهذا الغرض تقتضي استراتيجيتها الحديثة وضع مجموعة من الأهداف المساعدة و التي تنقسم الى اهداف أولية و أخرى وسيطة بحيث يمكن التأثير عليها باستخدام أدوات السياسة النقدية من اجل الوصول الى تحقيق الأهداف النهائية، والملحق (01) يوضح الاستراتيجية الحديثة المتبعة من قبل البنك المركزي لبلوغ أهدافه النهائية.

ثانيا. مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي:

هناك العديد من الاقتصاديين الذين قاموا بتعريف النمو الاقتصادي، حيث عرف بانه الزيادة في اجمالي الناتج المحلي و التي ينجم عنها زيادة في الدخل الفردي الحقيقي، بمعنى انه لا بد ان يتجاوز معدل النمو الاقتصادي معدل النمو السكاني، شرط ان تكون الزيادة حقيقية و ليست نقدية، أي يجب استبعاد اثر التغير في قيمة النقود (معدل التضخم)، كما يجب ان تكون هذه الزيادة المحققة في دخل الفرد على المدى الطويل و ليست مؤقتة تزول بزوال أسبابها (السيرتي محمد السيد، و نجا علي عبد الوهاب، 2008). إلا ان هناك من اعتبروا ان هذا التعريف ناقص لأنه لم يتطرق الى القضايا الثقافية و البيئية التي من شأنها تحسين نوعية الحياة، حيث لوحظ الاهتمام بالجانب الكمي فقط (كمية السلع التي يمكن للأفراد الحصول عليها و اهمال نوعيتها)، و لهذا ظهرت تعاريف حديثة أولت أهمية لهذا الجانب، حيث عرف النمو الاقتصادي الحديث بانه التقييم السريع و المستدام لناتج الفرد الواحد و ما يصاحبه من تغيير في التكنولوجيا و مخصصات موارد البلد (A.Easterlin,2000)، و عرف أيضا بانه الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع لسكانها، بحيث تكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الإنتاجية مبنية على أساس التقدم التكنولوجي و التعديلات المؤسسية و التكنولوجيا التي يحتاج اليها الامر (لطرش ذهبية، 2008). يتضمن هذا التعريف ثلاث نقاط أساسية(زيرمي نعيمة، 2016): الاولى تتمثل في استمرارية الزيادة في الناتج الوطني هي دلالة على وجود نمو اقتصادي و قدرة الدولة على توفير السلع التي يحتاج اليها سكانها؛ و الثانية هي اعتبار التكنولوجيا المتقدمة شرطا ضروريا لتحقيق النمو الاقتصادي؛ و الثالثة تعتبر ان وجود ابتكارات تكنولوجية دون تعديلات اجتماعية ايدولوجية و بيئية مصاحبة لها لا تسمح بتحقيق النمو الاقتصادي المرتقب.

III. تحليل العلاقة بين السياسة النقدية و النمو الاقتصادي:

و من اجل تسليط الضوء على علاقة تغيرات السياسة النقدية بتغيرات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018، فسيتم توضيحها بالاستعانة بالملحق رقم (02) و الذي سنحاول من خلاله التطرق الى تطور الكتلة النقدية و الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة، و من ثم القيام بمقارنة بين نمو المعروض النقدي و تغيرات الناتج المحلي الإجمالي من اجل الاستدلال على الوضع النقدي السائد خلال هذه الفترة مع الاخذ بعين

الاعتبار مجموعة من المؤشرات النقدية و المتمثلة في معدل السيولة، سرعة دوران النقود و معامل الاستقرار النقدي.

أولا. تحليل و اقع السياسة النقدية المطبقة في الجزائر خلال الفترة 1990-2018

1. مسار السياسة النقدية المتبعة في الجزائر خلال الفترة 1990-1999:

تميزت بداية هذه المرحلة بإصلاحات مالية و نقدية جذرية تجسدت بصور قانون النقد و القرض 90-10 المؤرخ في 14 افريل 1990، و الذي يعتبر نقطة تحول جوهري في اصلاح النظام المصرفي الجزائري(بلوافي محمد، 2013)، فموجبه اصبح البنك المركزي الجزائري السلطة النقدية الوحيدة في الدولة التي تحتل قمة النظام النقدي و المصرفي و المخول لها تسيير شؤونها النقدية، كما تم تعيينه مشرفا ومسؤولا عن السياسة النقدية في الجزائر، ومنحه الاستقلالية التي تجلت من خلال الفصل بين الخزينة العمومية (دائرة ميزانية الدولة) والبنك المركزي (الدائرة النقدية)، وسخرت له مختلف الأدوات والاليات والمهام التي تسمح له بممارسة دوره كسلطة مسؤولة عن التنظيم النقدي (بلعزوز بن علي، 2006). وما يجدر الإشارة اليه ان توجهات السياسة النقدية خلال هذه الفترة تعكس الى حد كبير اتفاقيات الجزائر مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، والتي كان لها تأثير بالغ على الأوضاع والمؤشرات النقدية خلال تلك الفترة (بشيشي وليد، مجلح سليم، 2017). فيما يتعلق بالتطورات النقدية خلال الفترة 1990-1993، فاهم ما ميزها هو عدم فعالية أداء السياسة النقدية، مما نتج عنه اللجوء الى صندوق النقد الدولي للحصول على أقساط لتغطية حاجتها الى الموارد المالية نتيجة لتدهور أسعار النفط، وهذا ما حدث فعلا إذ تحصلت الجزائر على 155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، ولقد استخدمت المبلغ كليا خلال الفترة الممتدة من 1989/05/30 الى 1990/05/30، كما استفادت من تسهيل تمويل تعويضي قدر ب 315.2 مليون حقوق سحب خاصة، هذا بالنسبة للاستعداد الائتماني الأول، اما فيما يخص الاستعداد الائتماني الثاني والمنعقد في جوان 1991 الى مارس 1992 فقد استفادة الجزائر من 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة مقسمة على 4 أقساط، هذا من جهة، و من جهة أخرى، قام بنك الجزائر باتباع سياسة نقدية توسعية بغية تمويل العجوزات المتتالية المسجلة على مستوى الميزانية و تغطية احتياجات المؤسسات العامة الى القروض، ما تسبب في زيادة حجم الكتلة النقدية بمفهومها الواسع M2 خلال هذه المدة، حيث نلاحظ انها تضاعفت بمرتين تقريبا في ظرف 3 سنوات، ففي سنة 1990 كانت تساوي 343.32 مليار دينار جزائري لتبلغ 584.18 مليار دج في سنة 1993، ما يدل بشكل أساسي على التوسع في منح الائتمان المحلي، و يعود ذلك الى مجموعة من الأسباب أهمها غياب الانضباط المالي و زيادة طلب المؤسسات العامة على القروض كنتيجة لارتفاع الأجور و التباطؤ العام في الاقتصاد...الخ. و بهذا وجدت البنوك نفسها امام خيار واحد و هو تقديم الائتمان للمؤسسات لكي تتمكن من الوفاء بديونها الخارجية. هذا ما أدى الى تواصل الاختلالات التي مست التوازن النقدي للبلاد الى غاية سنة 1994، و بالتالي نستخلص ان الزيادة في الكتلة النقدية خلال هذه الفترة هي نتيجة مباشرة لتغطية العجوزات الضخمة في الموازنة العامة عن طريق الإصدار النقدي، هذا ما نتج عنه ارتفاع في نسب التضخم (بلوافي محمد، 2013).

ابتداء من سنة 1994 و في ظل الاختلالات الهيكلية التي كانت تتكبد فيها المنظومة المصرفية و الاقتصاد الجزائري ككل و عدم جدوى السياسة النقدية المتبعة، لجأت الجزائر الى صندوق النقد الدولي مرة أخرى ليمت

إبرام اتفاقين، الأول يتمثل في برنامج الاستقرار الاقتصادي 1994-1995 والذي يسعى بالدرجة الأولى الى تحقيق الاستقرار المالي و الحد من نمو الكتلة النقدية و تقليص معدل التضخم من خلال اتباع سياسة نقدية تقييدية صارمة. و من اهم النتائج المحققة بعد الانتهاء من تطبيق هذا البرنامج، اتضح تراجع في معدل سيولة الاقتصاد من 50% في سنة 1993 الى 37% في سنة 1995، انخفاض عجز الموازنة العامة الى 5.7% من الناتج المحلي الإجمالي كما ارتفع سعر الصرف الأجنبي من 23.36 دينار للدولار سنة 1993 الى 35.09 دينار للدولار سنة 1994، و الجدير بالذكر انه اعتبارا من سنة 1994 تم ادخال أداة الاحتياطي الاجباري.

اما فيما يخص الفترة بعد سنة 1995 فهي تعتبر البداية فعلا في اتباع سياسة نقدية انكماشية صارمة بمعدلات فائدة حقيقية موجبة من اجل تحفيز الادخار المحلي، اين تم تسجيل تباطؤ في نمو الكتلة النقدية بسبب اتباع برنامج تقشف صارم تمثل في تخفيض عجز الميزانية و تقليل الانفاق الحكومي و تجميد أجور العمال و تخفيض قيمة العملة بالإضافة الى تقليص حجم الانفاق العام من خلال الحد من تمويل الاستثمارات العمومية، علما ان الدولة كانت مازال آنذاك تتكفل بتمويل عجز الشركات العمومية ولكن في حدود معقولة، أي مراجعة دور الدولة في النشاط الاقتصادي (جنيدي مراد، 2015)، في حين كان هناك نوعا من استقرار في حجم القروض المقدمة للدولة، وتوسعا لأبأس به في القروض المقدمة للاقتصاد. و في نهاية سنة 1998 عرفت مؤشرات استقرار الاقتصاد الكلي تحسنا ملحوظا نتيجة السياسة النقدية الصارمة المتبعة من قبل بنك الجزائر، حيث تراجع معدل التضخم من 20.5% في سنة 1993 الى 5% في سنة 1998. و عليه يمكن القول انه خلال هذه الفترة تم تفعيل دور السلطة النقدية في الاقتصاد الجزائري و تدعيم دور السياسة النقدية ما جعل هذه الاخيرة وسيلة هامة لإدارة العرض النقدي، فانعكس ذلك على التوازنات النقدية الكلية، اما فيما يتعلق بمعدل سيولة الاقتصاد فلقد عرف تقلصا خلال طول هذه الفترة بسبب القيود المفروضة على السياسة النقدية من قبل صندوق النقد الدولي على الجزائر ضمن بنود و شروط اتفاقياته.

2. مسار السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2014:

استنادا الى الملحق رقم (02)، نلاحظ ان هذه المرحلة من تاريخ الاقتصاد الجزائري تميزت بنوع من الخصوصية، و ما ميزها عن غيرها من الفترات هو الفائض الهيكلي في السيولة لدى المنظومة المصرفية، و الذي نتج عن ارتفاع أسعار المحروقات هذا ما أدى الى حدوث زيادة كبيرة و غير مسبقة في صافي الموجودات الخارجية، مما جعل هذه الأخيرة تلعب دورا جوهريا و محددا رئيسيا في التوسع النقدي في الجزائر لأنها تسببت في احداث فوائض مالية كبيرة لدى البلاد (بشيشي وليد، سالي جمال، 2014)، كما أنها تطورت بشكل تصاعدي الى ان تجاوزت في سنة 2005 السيولات النقدية و شبه النقدية في الاقتصاد الوطني باستثناء سنة 2009 اين تم تسجيل ادنى مستوى لمعدل النمو النقدي بنسبة 4.84% تأثرا بالصدمة الخارجية القوية، ليعود بعدها الى الارتفاع بمعدل 13.55% في سنة 2010 و لكن بوتيرة اقل من السنوات التي سبقت الازمة المالية العالمية، ففي بداية هذه العشرية و في سنة 2001 خصوصا كان معدل التوسع في هذا المجال جد مرتفع حيث وصل الى 54.05% و هذا راجع الى سببين رئيسيين الأول هو الزيادة المسجلة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية و الثاني هو انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي اقره رئيس الجمهورية في افريل 2001 و الذي امتد الى غاية 2004 (غميمة مصطفى، حميدانو محمد ناصر، 2019)، غير انه في السنوات الموالية من 2003 الى غاية

2005 شهد تطور الكتلة النقدية تراجعاً و تباطؤاً ، مما يدل على تحكم البنك المركزي في السياسة النقدية و حرصه على التقليل من السيولة المتداولة في الاقتصاد، ليعود معدل نمو الكتلة النقدية للارتفاع في سنتي 2006 و 2007 حيث قدرت نسبة النمو في الكتلة النقدية بجوالي 19.64% و 23.09% على التوالي، و ذلك تزامناً مع البرنامج التكميلي لدعم النمو و انعاش الاقتصاد 2005-2009، في حين تم تسجيل انخفاض تاريخي غير مسبوق في وتيرة التوسع النقدي في سنة 2009 ، و يرجع ذلك الى أثر الازمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري كما ذكرنا سابقاً و ما انجر عنها من انخفاض في اسعار المحروقات و مداخيلها ، هذا ما اثر سلباً على نمو احتياطات الصرف الرسمية. ومع بداية سنة 2010 شهدت معدلات نمو الكتلة النقدية تطوراً ملحوظاً نتيجة تنفيذ البرنامج الخماسي لدعم النمو (2010-2014) (بوحفص حاكمي، 2001) ، و ذلك في اطار مواصلة الحكومة تنفيذ برامجها التنموية. و عليه فإن اهم ما ميز هذه الفترة هو الفائض في الادخار على الاستثمار، إذ نلاحظ ان الاقتصاد الجزائري تمكن من مواجهة الصدمة الخارجية بالرغم من قوتها و هذا راجع الى صلابة الوضعية الخارجية، و بالتالي نستنتج ان التراكم المستمر للاحتياطات الرسمية للصرف هو الذي عزز رصيد صافي الموجودات الخارجية مما جعل هذه الأخيرة المصدر الرئيسي للتوسع النقدي، هذا ما تزامن مع تطبيق برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2004 و برنامج دعم النمو الاقتصادي 2004-2009، مما ساهم في تعزيز مؤشرات الاقتصاد الكلي و التأثير إيجاباً على معدلاته المختلفة. و في ظل مختلف التحديات التي فرضت على السياسة النقدية المتبعة في الجزائر خلال هذه الفترة و المتمثلة في: وجود فوائض مالية معطلة؛ اقتصاد ريعي يعتمد على قطاع واحد مما أدى الى تدهور النشاط الاقتصادي و ارتفاع البطالة؛ انخفاض الاستثمارات الإنتاجية الناجمة عن ضعف البيئة المصرفية و المالية و عدم قدرتها على توفير الائتمان اللازم لذلك، عدم تناسق السياسة النقدية مع باقي السياسات الاقتصادية الأخرى، فضلاً عن التوسع النقدي و استمرار التضخم الداخلي، قام بنك الجزائر خلال طول هذه الفترة بمحاولة امتصاص فائض السيولة في السوق النقدية، خاصة بعدما أصبحت أدوات إعادة التمويل التي تسمح بضخ السيولة عديمة النشاط منذ أواخر 2001، مما دفع ببنك الجزائر إلى تعزيز استخدام الوسائل غير المباشرة للسياسة النقدية بشكل خاص و اللجوء الى استعمال أدوات جديدة للسياسة النقدية بغرض امتصاص فائض السيولة، تمثلت هذه الأخيرة في: أداة استرجاع السيولة لمدة سبعة أيام و هي أداة مستعملة منذ افريل 2002، و تسهيلة الودائع المغلة للفائدة و التي استخدمت ابتداء من جوان 2005، بالإضافة الى أداة استرجاع السيولة لمدة 3 اشهر و التي أدرجت في اوت 2005.

3. السياسة النقدية خلال الفترة 2015-2018:

في تناقض تام مع الفترة السابقة و في وضع معارض كلياً للوضع السابق، دخل الاقتصاد الجزائري الى مرحلة جديدة تميزت بعجز مسجل على مستوى الرصيد الإجمالي لميزان مدفوعاتها، حيث اتسمت سنة 2015 بنمو شبه منعدم للكتلة النقدية فبعدما كان معدل التوسع النقدي في سنة 2014 يساوي 14.42% أصبح في سنة 2015 يساوي فقط 0.3%، و يرجع ذلك الى الانخفاض القوي للودائع لأجل لقطاع المحروقات بسبب الانخفاض الحاد في اسعار البترول في سنة 2015 و تواصله الى غاية 2016 اين تم تسجيل ادنى مستويات نمو الكتلة النقدية تاريخياً كما هو موضح في الملحق رقم (02) بمعدل 0.82% للسنة الثانية على التوالي، نتيجة تواصل العجز في ميزان المدفوعات مما انعكس على التقلص المعتبر في الاحتياطي النقدي، و كذا انخفاض حجم

الودائع خارج قطاع المحروقات على عكس سنة 2015، و عليه يمكن القول ان الانخفاض في فائض السيولة المصرفية دفع بنك الجزائر الى القيام بتغيير جذري في إدارة سياسته النقدية ، فبعدما كان يقوم بامتصاص فائض السيولة طوال سنوات بالاعتماد على مختلف أدوات الامتصاص و تسهيلات الودائع، اصبح لازما عليه ضمان إعادة تمويل الجهاز المصرفي باستعمال أدوات ضخ السيولة ابتداء من شهر اوت 2016، ففي نهاية سنة 2014 بلغت السيولة المصرفية 2730.9 مليار دينار، و منذ ذلك الحين توجهت السيولة المصرفية نحو الانخفاض حيث تقلصت في 2015 لتبلغ 1832.6 مليار دينار، ثم 820.9 مليار دينار في 2016. امام الاتجاه التنافلي للسيولة المصرفية وجد بنك الجزائر نفسه مضطرا للقيام ب:

-التخفيض التدريجي لعتبات الامتصاص، والغاء تسعيرة عمليات تسهيلة الايداع، هذا ما حفز البنوك على طرح فوائضها من الموارد لدى السوق النقدية ما بين البنوك؛
-تخفيض معدل الاحتياطي الاجباري من 12% الى 8% في سنة 2016، بالإضافة الى وقف عمليات استرجاع السيولة ؛

-إعادة تنشيط عمليات إعادة خصم السندات العمومية والخاصة و تخفيض معدلها من 4% الى 3.5%.
اما فيما يتعلق بسنة 2017 فنجد ان نمو الكتلة النقدية عرف تحسنا بحيث ارتفعت هذه الأخيرة بمعدل 8.4% على خلاف السنتين السابقتين اين تم تسجيل تطور نقدي شبه منعدم، كما تجدر الإشارة الى ان المصدر الرئيسي للتوسع النقدي خلال هذه السنة و السنوات التي سبقتها هو قروض النظام المصرفي الموجهة للدولة و على وجه الخصوص تلك المتعلقة ببنك الجزائر، ثم تلتها القروض الموجهة للاقتصاد خاصة في ظل ظرف اتمم بتسجيل تدفقات سلبية لاحتياطات الصرف و عجز في ميزان المدفوعات، اين فضل بنك الجزائر مباشرة استخدام أدوات السوق المفتوحة ابتداء من مارس 2017 لضخ السيولة بتواريخ استحقاق مختلفة مع جعل معدل الفائدة للعمليات لسبعة أيام (المعدل التوجيهي) القناة الرئيسية في إدارة السياسة النقدية خاصة بعدما تجاوزت مبالغ اقتطاع السيولة (عجز الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات و ازدياد تداول النقد الورقي) مبالغ ضخ السيولة (صافي القروض الموجهة للدولة)، و لقد تواصل الارتفاع في معدل نمو الكتلة النقدية الى غاية 2018، حيث قدر بمعدل 11% و الملاحظ ان وتيرة النمو النقدي تباطأت مؤخرا بالمقارنة مع بداية الفترة، و عليه يتضح لنا جليا ان مميزات هذه الفترة تتناق تماما مع سمات الفترة السابقة، فبعد سنة 2000 لم تعد الخزينة العمومية دائنا صافيا اتجاه النظام المصرفي كما لم يصبح المجمع "صافي الموجودات الخارجية" المصدر الرئيسي للتوسع النقدي في الجزائر، مما أدى الى تقلص فائض السيولة المصرفية، هذا ما جعل سنة 2015 تمثل منعرجا فيما يخص تطور بعض المجاميع النقدية (تقرير بنك الجزائر، 2017).

ثانيا. تحليل تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018

نلاحظ من خلال الملحق رقم (02) ان الناتج المحلي الإجمالي قد عرف ارتفاعا مستمرا في فترة التسعينات حيث انتقلت من 555.8 مليار دينار جزائري في سنة 1990 إلى 3238.19 مليار دينار جزائري في سنة 1999 ، أي تضاعف بما يقارب 6 مرات، كما نلاحظ كذلك أن معدلات نموه خلال الفترة من (1990-1994) كانت جد منخفضة خلال اغلب السنوات و سالبة في بعض السنوات، لتتشهد بعدها تحسنا ملحوظا ابتداء من سنة 1995، و ذلك بسبب برنامج التعديل الهيكلي. وعلى العموم فإن نمو الناتج المحلي الإجمالي قد عرف تذبذبا

خلال فترة التسعينات بسبب الأوضاع الأمنية التي عاشتها البلاد خلال العشرية السوداء، هذا من جهة و من جهة أخرى نتيجة تدهور أسعار النفط و التي تشكل النسبة الأكبر من مداخيل الجزائر باعتباره بلدا يتميز باقتصاد ريعي يعتمد بالدرجة الأولى على عائدات المحروقات (بويقوب عبد الكريم، بويقوب ابراهيم، 2017). اما فيما يخص تطور الناتج المحلي الإجمالي طيلة الفترة الممتدة من 2000 الى غاية 2018 ، فنلاحظ انه أخذ اتجاه تصاعدي خلال الفترة من (2000-2008)، ففي بدايتها كان يساوي 4123.51 مليار دينار ليبلغ في نهايتها قيمة 11043.70 مليار دينار جزائري، و يرجع ذلك الى الارتفاع الغير مسبوق في أسعار المحروقات بالإضافة الى تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، ثم يليه البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، الا ان حدوث الازمة المالية العالمية لسنة 2009 كان لها تأثير قوي، حيث أدت الى انخفاض مستوى الناتج المحلي الإجمالي إلى 996.8 مليار دينار و بمعدل نمو قدر ب 1.63 % كأدنى معدل مسجل خلال هذه الفترة، بعدما كان يساوي 2.36% السنة التي قبلها، مما انعكس سلبا على تطور الوضع الاقتصادي الجزائري . من جهة أخرى نلاحظ ان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي عرف تذبذبا بين ادنى نسبة له في سنة 2009 نتيجة للازمة النفطية و اعلى نسبة له مسجلة في سنة 2003 بمعدل 7.2%، ليعود بعدها إلى الارتفاع مجددا خلال الفترة من (2010-2018) و لكن بنسب متفاوتة بسبب مواصلة الحكومة تنفيذ برامجها التنموية السابقة من خلال اتباع استراتيجية تهدف الى تحديث الاقتصاد و تنميته لإعادة التوازن، حيث طبقت الحكومة البرنامج الخماسي لدعم النمو طيلة الفترة من (2010-2014)، لتسجل بعدها سنة 2015 تراجعا ملحوظا في مستوى الناتج المحلي الإجمالي نتيجة لانخفاض الحاد في أسعار المحروقات و تقلص مداخيلها ابتداء من المنتصف الثاني من سنة 2016. أما بخصوص الفترة الممتدة من 2016 و الى غاية 2018 فقد تم تسجيل زيادات متتالية في نمو الناتج المحلي الإجمالي نتيجة تطبيق الدولة لسياسة نقدية توسعية سعت من خلالها الى التوسع في الإصدار النقدي عن طريق الرفع من مستوى القروض الموجهة للدولة و الاقتصاد بهدف انعاش الاقتصاد و دفع عجلة النمو من خلال تطبيق برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019).

ثالثا، تطور الوضع النقدي و انعكاساته على تغيرات معدل النمو الاقتصادي الجزائري

و لمعرفة تطور الوضع النقدي و انعكاساته على تغيرات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)، سنقوم بإجراء مقارنة بين تطور نمو الكتلة النقدية و تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي. حيث يتضح لنا جليا من خلال الملحق (02) انه في اغلب سنوات هذه الفترة تجاوز معدل السيولة 50% مما يدل على الافراط في الإصدار النقدي (بلوافي محمد، 2013)، بمعنى ان معدل نمو الكتلة النقدية خلال اغلب سنوات هذه الفترة يفوق معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، فارتفاع معدلات السيولة المحلية يعكس الاستمرار في الإنتاج النقدي في حين عدم وجود انتاج في الجانب الحقيقي يقابل هذه الزيادة النقدية. خلال الفترة من (1990-1999)، نلاحظ ان معدلات السيولة المحلية كانت متذبذبة بين الارتفاع و الانخفاض، ففي سنة 1990 بلغ معدل السيولة 61.77% نتيجة لجوء الحكومة الى البنك المركزي و حصولها على قروض من اجل تمويل العجز المسجل في الميزانية ، اما خلال السنوات من (1991-1993) فنلاحظ ان معدلات السيولة تساوي بالتقريب 50% ، مما يعكس بداية دخول الجزائر في مرحلة تطبيق الإصلاحات المفروضة عليها من قبل صندوق النقد الدولي، وفي السنوات الأخرى المتبقية من هذه الفترة و التي تمتد من سنة 1994 الى 1999 شهدت معدلات السيولة

انخفاضات واضحة كنتيجة مباشرة لاتباع بنك الجزائر لسياسة نقدية انكماشية صارمة، و هذا ما يعكس لنا بوضوح سعي السلطات النقدية الجزائرية الى تحقيق الاستقرار النقدي بعدما تجاهلته في العديد من السنوات السابقة (قبل سنة 90).

في الفترة الممتدة من سنة 2000 و الى غاية 2018، يتبين لنا ارتفاع معدلات السيولة النقدية المحلية خلال ثلاثة سنوات الأولى، ويرجع ذلك الى الفائض الهيكلي في السيولة الناجم عن ارتفاع أسعار البترول و زيادة مداخيله بحيث كان يساوي 37.82% في سنة 2000 ليصل الى 62.72% في سنة 2002، ثم انخفضت هذه المعدلات من 62.81% إلى 53.82% في السنوات 2003 ، 2004 و الى غاية 2005، ما يدل على محاولة بنك الجزائر التقليل من السيولة المتداولة باستخدام أدوات امتصاص السيولة، ثم عادت الى الارتفاع ابتداء من 2006 الى غاية 2009 و ذلك تزامنا مع برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي تطلب ضخ سيولة في الاقتصاد، لتتخفض مرة أخرى في السنوات 2010 و 2011 و كذلك سنة 2012 بعد الازمة البترولية التي اثرت سلبا على صافي الموجودات الخارجية و التي كانت تعتبر المصدر الرئيسي للتوسع النقدي طيلة الفترة السابقة، لتعود مجددا الى الارتفاع في سنة 2013، ثم شهدت انخفاضا كبيرا وصل الى 8.2% في سنة 2014 بسبب التدهور الكبير في أسعار البترول، لتعود إلى الارتفاع من جديد في سنة 2015 اين قدر ب 82%، لكن سرعان ما أخذت ميلا متناقصا قدرت في السنوات 2016، 2017 و 2018 ب 78.83%، 80.53% و 79.06% على التوالي.

اما فيما يخص سرعة دوران النقود فنلاحظ انها قد شهدت تذبذبا خلال الفترة الممتدة من 1990 الى غاية 1999، ففي بعض السنوات نلاحظ انها سجلت ارتفاعا و في سنوات أخرى انخفاضاً، و تجدر الإشارة إلى ان ارتفاع سرعة تداول النقود يعني زيادة حجم الأرصدة النقدية النشطة بسبب نمو الناتج المحلي الإجمالي ي بمعدل يفوق معدل نمو الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد الوطني، و العكس صحيح بالنسبة لانخفاض سرعة دوران النقود. في حين نلاحظ ان سرعة دوران النقود جد ضعيفة خلال طول هذه الفترة 2000-2018 بالرغم من ارتفاع معدلات السيولة و هذا دليل على عدم إيداع الافراد رؤوس أموالهم لدى المؤسسات النقدية و المالية، مما يعني انتشار ظاهرة الاكتناز لدى المجتمع الجزائري (بشيشي وليد، مجلخ سليم، 2017)، ما عدا في سنة 2001 اين زادت سرعة تداول النقود بسبب ارتفاع أسعار المحروقات مما أدى الى زيادة مسجلة على مستوى الناتج المحلي الإجمالي.

اما بالنسبة لمعامل الاستقرار النقدي او ما يعرف بالضغط التضخمي، فيتضح لنا جليا من خلال الجدول عدم التوافق بين التغير في الكتلة النقدية و التغير في الناتج المحلي الإجمالي، ففي السنوات التي يكون فيها معدل النمو النقدي مرتفع لا نجد زيادة تسايرها في سوق الإنتاج، اما في السنوات التي يكون فيها نمو متسارع في الناتج المحلي الإجمالي فنجد انه لا توجد زيادة تتماشى معه من ناحية نمو الكتلة النقدية، و هذا ما يدل على عدم وجود استقرار نقدي في الاقتصاد الجزائري طيلة هذه الفترة ما عدا في سنة 2012 اين تم تسجيل معدل استقرار نقدي كامل يساوي 1، كما انه في السنوات 2003، 2011، 2017 اقترب معامل الاستقرار النقدي من الواحد، و بالتالي نلاحظ انه في السنوات 2000، 2004، 2005، 2008، 2009، 2010، 2015، 2016 كان يعاني لاقتصاد الجزائري من حالة انكماش، اما في السنوات الأخرى المتبقية التي تجاوز فيها معامل الاستقرار النقدي الواحد فهذا يعني ان الاقتصاد يمر بحالة تضخم، و ذلك استنادا الى نظرية فريدمان القائلة بانه في الحالة التي

يكون فيها معامل الاستقرار النقدي=1 فهذا دليل على وجود استقرار نقدي كامل، اما اذا كان اقل من الواحد فهذا يشير الى وجود حالة ركود اقتصادي، اما عندما يتجاوز الواحد فهذا معناه ان الاقتصاد يعاني من ضغوط تضخمية تتحدد شدتها حسب درجة البعد او القرب من الواحد(مصطفى عبد اللطيف، 2008).

IV. خاتمة:

حاولت هذه الدراسة الامام بأهم المفاهيم النظرية المتعلقة بالسياسة النقدية و النمو الاقتصادي، كما انها سعت الى تحليل دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي بالجزائر من خلال تحليل العلاقة بين مؤشر الكتلة النقدية M2 و الناتج المحلي الإجمالي كمتغير يعبر عن النمو الاقتصادي، و لهذا الغرض قمنا بدراسة تحليلية لهذه المتغيرات خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 و الى غاية 2018، كما اننا قمنا أيضا بالاعتماد على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية و المتمثلة في: سرعة تداول النقود و معدل السيولة بالإضافة الى معامل الاستقرار النقدي من اجل الاستدلال على طبيعة السياسة النقدية المتبعة وكذا مدى تأثير الجانب النقدي على الجانب الحقيقي، و لقد توصلنا الى مجموعة من النتائج أهمها:

-تعد السياسة النقدية بالجزائر حجر الأساس الذي تقوم عليه السياسة الاقتصادية للدولة، وقد مرت بالعديد من المراحل و التغيرات شأنها شأن مختلف الدول إلا أنها لم تكن رشيقة و صائبة في جميع الحالات. يمكن تقسيم السياسة النقدية الجزائرية الى ثلاث فترات رئيسية، حيث لاحظنا ان السياسة النقدية المتبعة خلال فترة التسعينات تتعارض تماما مع تلك المنتهجة خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 و الى سنة 2014، كما ان السياسة النقدية المطبقة في الفترة ما بعد 2014 هي أيضا لا تشبه سابقتها، و ذلك راجع الى اختلاف الأوضاع خلال هذه الحقب الزمنية، و لعل اهم عامل قد اثر في السياسة النقدية الجزائرية يتمثل في أسعار المحروقات باعتبار ان الجزائر بلد ريعي يعتمد بشكل كبير على مداخل البترول كما ان جميع سياساتها الاقتصادية تتأثر بهذا الجانب بطريقة او بأخرى. ففي بداية فترة الدراسة بدأت معالم السياسة النقدية تظهر شيئا فشيئا مع صدور قانون النقد و القرض 10/90، اما مع حلول عام 2000 فقد كانت الجزائر تتبع سياسة نقدية انكماشية حاولت من خلالها امتصاص الفائض في السيولة الناتج عن الاختلالات الهيكلية التي سببها الارتفاع في أسعار المحروقات الى غاية 2014، و انطلاقا من 2015 تغيرت سياستها تماما حيث أصبحت تتبع سياسة نقدية توسعية تهدف الى ضخ الأموال في الاقتصاد لتحفيز الاستثمارات و رفع معدلات النمو.

-من خلال القيام بمقارنة بين تطور الكتلة النقدية M2 و التغير في معدلات النمو الاقتصادي اتضح لنا جليا وجود تعارض بينهما، ففي اغلب سنوات الدراسة لاحظنا انه عندما ترتفع و تتسارع معدلات النمو في الكتلة النقدية لا يوجد ما يقابلها في الجانب الحقيقي، و نفس الشيء بالنسبة لمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي فعندما يتم تسجيل زيادة فيها لا نلاحظ زيادة تماشي معها بنفس الوتيرة من جانب الكتلة النقدية، و هذا ما يعكس غياب التنسيق بين الجانبين النقدي و الحقيقي في الجزائر، و بالتالي يمكن القول انه يجب إعادة النظر في السياسة النقدية لجعلها تماشي مع تحقيق هدف النمو الاقتصادي.

-ان السياسة النقدية المتبعة خلال فترة الدراسة كان الهدف الاساسي منها هو دعم النمو الاقتصادي من خلال مختلف البرامج الهيكلية التي تسعى الى الانعاش الاقتصادي الى جانب الحفاظ على الاستقرار في الاسعار مع تحقيق معدلات مقبولة من التضخم و البطالة في نفس الوقت.

على ضوء النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة، تمكنا من الخروج بمجموعة من التوصيات أبرزها:

- العمل على تطوير الجهاز الإنتاجي لتشجيع المستثمرين على رفع مستويات الإنتاج الفعلي بالإضافة إلى دعم الطلب الفعال، كما يجب تفعيل دور السياسة النقدية والحرص على وضع استراتيجيتها من طرف متخصصين وخبراء اقتصاديين بناء على أسس موضوعية واقتصادية ودون ادخال الحسابات السياسية؛

- ضبط معدلات نمو الكتلة النقدية بما يتماشى مع معدلات نمو الناتج الداخلي تجنباً للإفراط في الإصدار النقدي مع عدم وجود ما يقابله من جانب الإنتاج الحقيقي، من أجل الحفاظ على الاستقرار النقدي والرفع من معدلات النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى ضرورة توفير السيولة اللازمة للاقتصاد للوصول إلى معدلات النمو الاقتصادي المرغوب فيها هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يجب تسخير كل الإمكانيات المعنوية والبشرية ذات الكفاءة العالية ومنحها مهام تسيير القطاعات الاقتصادية المختلفة؛

- تهيئة بيئة مالية متطورة ومستقرة لإنجاح عمل أدوات السياسة النقدية، وجعلها قادرة على مواكبة التطورات الحاصلة؛ وكذا لتنسيق بين السياسة النقدية والسياسات الاقتصادية الأخرى للرفع من درجة فعاليتها في التأثير على حجم الناتج المحلي الإجمالي.

-الاحالات والمراجع:

- خليل عبد القادر، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي: اضاءات حول الجهاز المصرفي والسياسات النقدية في تحاليل نظرية ومقاربات كمية، الطبعة الثانية، الساحة المركزية، بن عكنون، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 149.
- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 112.
- طوروس وديع، المدخل إلى الاقتصاد النقدي، الطبعة الأولى، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2011، ص 191.
- السيرتي محمد السيد، و نجا علي عبد الوهاب، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، 2008، ص 339.
- A.Easterlin, *la croissance triomphante*, M. L. SEACH, Trad, Paris, nouveaux horizons, 2000.P35.
- لطرش ذهبية، متطلبات التنمية المستدامة في ظل قواعد العولمة، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، 07 و 08 افريل 2008، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، ص 223.
- زيرمي نعيمة، اثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر، اطروحة دكتوراه، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016، ص 129.
- بلوافي محمد، اثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر 1970-2011، اطروحة دكتوراه، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، 2013، ص 2018.
- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، مرجع سبق ذكره، ص 29.
- بشيشي وليد و مجلخ سليم، اثر السياسات النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2014، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 04، العدد 02، 2017، ص 220-223.
- بلوافي محمد، اثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر 1970-2011، مرجع سبق ذكره، ص 218.

- جنيدي مراد، **الاصلاح والانعاش الاقتصادي في الجزائر -دراسة تحليلية قياسية-**، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 2015، 3، ص 123.
- بشيشي وليد و سالي جمال، **التحليل الكمي لاثار السياسة النقدية و النمو الاقتصادي -دراسة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2012-**، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية و الدولية المجلد 0، العدد 45، 2014، ص 216.
- غميمة مصطفى و حميداتو محمد الناصر، **اثار السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2017**، مجلة المالية و الاسواق، المجلد 06، العدد 01، 2019، ص 444.
- بوحفص حاكمي، **الاصلاحات الاقتصادية نتائج و انعكاسات -دراسة حالة الجزائر-**، ورقة مقدمة الى الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية، 29 و 30 أكتوبر 2001، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، ص 22.
- بنك الجزائر، **التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر**، الفصل المتعلق بالسياسة النقدية، التقرير السنوي لسنة 2017 <https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2017arabe.pdf>، ص ص 122-128.
- بوعقوب عبد الكريم و بوعقوب براهيم، **اثار السياسة النقدية على النمو الاقتصادي -دراسة قياسية لحالة الجزائر 1990-2014-**، مجلة الباحث، المجلد 17، العدد 17، 2017، ص 218.
- بلوافي محمد، **السياسة النقدية في الجزائر**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية، المجلد 01، العدد 02، 2012، ص 484.
- بشيشي وليد و مجلخ سليم، **اثار السياسات النقدية و المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2014**، مرجع سبق ذكره، ص 77.
- مصيطفى عبد اللطيف، **الوضعية النقدية و مؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع**، مجلة الباحث، المجلد 06، العدد 06، 2008، ص 118.
- <https://donnees.banquemondiale>.

الملاحق:

الملحق رقم (01): الاستراتيجية الحديثة للسياسة النقدية

3.69	2.64	37.82	3.82	4123.51	14.13	1559.91	2000
17.95	17.59	5.68	3.01	42271.13	54.05	2403.06	2001
3.21	1.59	62.72	5.61	4522.77	18.05	2836.87	2002
2.26	1.59	62.81	7.2	5252.32	16.31	3299.45	2003
2.43	1.68	59.26	4.3	6149.11	10.45	3644.29	2004
1.97	1.85	53.82	5.91	7561.98	11.69	4070.44	2005
11.69	1.74	57.28	1.68	8501.63	19.64	4870.07	2006
6.85	1.56	64.09	3.37	9352.88	23.09	5994.60	2007
6.79	1.58	62.98	2.36	11043.70	16.04	6955.96	2008
2.96	0.13	73.16	1.63	996.80	4.84	7292.69	2009
3.73	1.44	69.05	3.63	11991.56	13.55	8280.74	2010
6.88	1.46	68.05	2.89	14588.97	19.91	9929.18	2011
3.24	1.47	67.95	3.37	16209.59	10.94	11015.13	2012
3.03	1.39	71.72	2.77	16647.91	8.41	11941.50	2013
3.80	1.26	8.20	3.79	17228.59	14.42	13663.91	2014
0.09	1.21	82.00	3.76	16712.68	0.3	13704.51	2015
0.24	1.26	78.83	3.3	17525.10	0.82	13816.30	2016
5.23	1.24	80.53	1.6	18594.11	8.38	14974.23	2017
5.28	1.26	79.06	2.1	21041.10	11.10	16636.71	2018

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات البنك العالمي